

مافيات التهريب تعمل بصمت.. من المسؤول عن ادخال الادوية المنتهية الصلاحية؟ التخطيط :منافذنا الحدودية الرسمية تخضع لنظام فحص ورقابة دقيقين



في زمن الحروب والازمات تتكاثر المشاكل وترداد امراض المجتمع من اصابات جسدية ونفسية بل وحتى امراض اجتماعية خطيرة، وتتعدى الى مخالفات قانونية تؤثر بشكل كبير على امن المجتمع.

ومن جملة تلك المشاكل يأتي العامل الاقتصادي في مقدمة الأعمال المخالفة للقانون ومن اصعب تلك المخالفات ما يتعلق بالأمن الغذائي والدوائي للمواطن حيث تكثر ما فيات التهريب لإدخال السلع والبضائع خارج نطاق القانون ومنها ما يدخل من ادوية وعلاجات منتهية الصلاحية بطرق غير شرعية وبعيدا عن سلطة الدولة وانظمتها الرقابية. وحسنا فعلت لجنة الصحة والبيئة النيابية، باتهامها «مافيات» دولية واقليمية بالعمل على ادخال ادوية فاسدة ومن مناشئ ضعيفة الى الاسواق المحلية في العراق، مشيرا الى غياب نظام موحد وتعرفة ثابتة بأسعار ونوعيات الدواء الموجود في الصيدليات والمذاخر العراقية.

مطالبة بضبط الحدود وملاحقة عصابات التهريب لانقاذ العراقيين من الموت



هل يتحول الدواء المنتهية صلاحيته لمادة سامة أم يفقد مفعوله؟ شركات عالمية تسعى لإنشاء معامل ادوية بمواصفات عالمية

المضاد الحيوي الشراب من أكثر الأدوية التي تتعرض للتلف كلما مر الوقت على انتهاء الصلاحية، ولا ينصح بإعطاء الأطفال دواء منتهي الصلاحية، أو مر على إعادة تركيبه فترة من الوقت

الريبي يحصي أكثر من ٥ فروقات واضحة

عقاقير بديلة للتكنولوجيا الحيوية
تفكر فرنسا في المضي قدما في خطة تكثف استخدام مستحضرات رخيصة شبيهة بالعقاقير الاصلية للتكنولوجيا الحيوية ما أشاع قلق الشركات في ثاني أكبر سوق للمستحضرات الدوائية في أوروبا بعد ألمانيا.

واتخذت الحكومة الفرنسية هذا القرار في هدوء ما يتيح للصيادلة بتداول عقاقير بديلة أرخص وشبيهة بالمستحضرات الدوائية الاصلية للتكنولوجيا الحيوية وذلك في اطار مخصصات الرعاية الصحية لموازنة عام ٢٠١٤. ومن شأن هذه الخطوة التي تستلزم إصدار مرسوم لتصبح نافذة المفعول أن تخفض من تكلفة توفير العقاقير الحيوية المعقدة لمرضى يعانون من أمراض مثل السرطان وأمراض الكلى والتهاب المفاصل الريماتويدي. الا ان هذه الخطوة تمثل ايضا خطرا على منتجي العقاقير الاصلية لاسيما الشركات التي تعتمد على مبيعات هذه الأدوية مثل روش وآمجين.

وفرنسا أول دولة أوروبية تنتهج برنامج العقاقير البيولوجية البديلة فيما تميل حكومات في القارة تعاني الأمرين من إرتفاع تكاليف الرعاية الصحية- الى ان تحنو حذوها اذا كلل البرنامج بالنجاح. إلا انه لا تزال هناك العديد من علامات الاستهفام الرئيسية بشأن ما اذا كانت التجربة الفرنسية ستشجع استخدام العقاقير الشبيهة بالأصلية التي لا يجري تداولها على نطاق واسع في الوقت الراهن.

ولا تسري هذه الخطوة إلا عندما يشترع المرضى في برنامج علاجي جديد على ان يكون بمقدور الأطباء وصف الدواء الاصلي لمرضاها.

وأثارت هذه الخطوة حفيظة شركات كبرى لإنتاج المستحضرات الدوائية منها سانوفي وروش وآمجين وهوسبيرا لعدم التشاور معها قبل المضي قدما في الموافقة على هذا القرار فيما تجتمع هذه الشركات الآن مع مسؤولين حكوميين وأطباء وصيادلة لمناقشة تفاصيل القرار.

السنوات الماضية، تقدرها وزارة الصحة هناك بـ١٨٪ من مجموع الأدوية المتداولة في كردستان. وهذا ما تعترف به لجنة الصحة والبيئة في برلمان كردستان، فالأدوية المغشوشة والفايدة كما يقول مصدر في اللجنة تنتشر في كل مكان في كردستان. وهي تدخل إلى الإقليم عبر كل المنافذ. ويحتكرها تجار لا أحد بإمكانه أن يوقفهم، لأنهم باختصار، مدعومون من قبل سياسة متنفذين في الإقليم.

يدعم ما تذهب إليه اللجنة اعتراف وزارة الصحة الكردستانية في وقت سابق بأن معملاً غير مرخص تم اكتشافه في مدينة اربيل، عثر فيه على ثلاثة أطنان من مواد كيميائية خطيرة تم تهريبها إلى داخل كردستان لاستخدامها في صنع أدوية مقلدة غير صالحة للاستعمال، كانت توضع في أغلفة دواء سورية وهندية وتباع في الصيدليات على أنها أدوية مستوردة من مناشئ عالمية، وبأسعار يصل بعضها إلى ٥٠ دولاراً للعبوة الواحدة.

فضية هذا المعمل غير المرخص الذي أنتج الآلاف من علب الدواء الفاسدة تعاطاها في ما بعد الآلاف من مواطني كردستان، من دون أن يتجرأ أحد على الضغط لكشف خفاياها. تماماً مثل فضيحة تصريف ٢٥٠٠ علبة من حقن الأنسولين إلى المستشفيات والصيدليات بكتب رسمية صادرة من قبل وزارة الصحة الكردستانية، قبل أن تكشف الفحوصات

هنالك حربا تقودها بعض الجهات المعادية للعراق تستهدف امن وصحة المواطن ومن الواجب يتحتم حماية المواطن من هذا التهديد الذي يستهدفه

أنها أدوية فاسدة. بالإضافة إلى التحفظ على ستة أطنان أخرى ثبت أنها منتهية الصلاحية، فيما دلت الفحوصات إلى أن ٤٠ صندوقاً من الأدوية التي تم التحفظ.

معالجة الدواء من قبل الطبيب
للتخفيف من المشكلة المتفاقمة، يطالب الدكتور سالم الريبي اخصائي امراض الجهاز الهضمي جميع مرضاه بالعودة إليه بعد شراء الادوية من أجل التأكد من جودتها وصلابتها. ويعرض أمامنا أنواعاً أصلية وأخرى مغشوشة من أدوية الفشل الكلوي وقرحة المعدة، ويطالبنا بإيجاد الفروقات بينها، وهي مهمة تبدو مستحيلة للشخص العادي. ولكن

وبالكاد تكفي العبوات لأخذ الجرعات كاملة حتى تؤتي ثمارها. وتقضي على الميكروبات، وتخفف من درجة الحرارة المرتفعة.

لا ينصح بإعطاء الأطفال .. الشراب
والمضاد الحيوي الشراب من أكثر أشكال الأدوية التي تتعرض للفساد كلما مر الوقت على انتهاء الصلاحية، ولا ننصح بإعطاء الأطفال دواء منتهي الصلاحية، أو مر على إعادة تركيبه فترة من الوقت؛ لأن أقل شيء يمكن حدوثه هو القيء والإسهال مع عدم الاستفادة أصلاً من الدواء.

وقد يدخل في تلك المسألة الشائكة عامل اقتصادي مهم للشركات لإعادة شراء الأدوية كلما حل تاريخ انتهاء الصلاحية، ولكن لم يثبت سمية للأدوية منتهية الصلاحية إلا مضاد حيوي من الأجيال القديمة، ولكن ما زال يستخدم خصوصاً في الأمراض الجلدية، وعلاج حب الشباب. ومدة ٢ إلى ٣ إلى ٥ سنوات تكفي لتناول الدواء بفاعلية أكبر ولا داعي لشراء أدوية قريبة من تاريخ انتهاء الصلاحية، وهي ثقافة يجب ان يعلمها كل الناس حتى لا



تخزين تفقد مفعولها حتى وإن كان تاريخ الصلاحية ما زال فعالا.

والمضادات الحيوية على هيئة شراب بعد إضافة المذيب لها يجب إستخدامها في حدود ١٠ أيام، وإلا فقدت جزءً من مفعولها، والأصل في جرعات الأنثربة الدوائية إكمال الجرعات المقررة لمدة إسبوع إلى ١٠ أيام،

يتحتم علينا حماية المواطن من هذا التهديد الذي يستهدفه مباشرة". وشدد على أن" الحكومة المحلية ستلتجأ الى اقصى العقوبات مع التجار الذين يثبت قيامهم باستيراد وتوزيع هذه المواد لغذائية التالفة والملوثة".

التخلص من آثار الأدوية

هل يتحول الدواء المنتهية صلاحيته لمادة سامة أم يفقد مفعوله؟ مسألة انتهاء صلاحية الأدوية مسألة معقدة وشائكة، وتدخل فيها اعتبارات صحية للمرضى واقتصادية للشركات المنتجة، ولقد أقرت منظمة الأغذية والأدوية الأمريكية قانونا يلزم الشركات منذ السبعينات من القرن الماضي بكتابة تاريخ الإنتاج، وتاريخ انتهاء الصلاحية على جميع الأدوية لضمان المفعول الأمثل للأدوية التي تؤخذ في ذلك المدى الزمني.

وليس معنى ذلك أن الدواء اليوم سليم، وغدا أصبح مادة سامة، ولكن ربما يتجه الدواء إلى فقدان نسبة معينة من مفعوله كلما مر الوقت على تاريخ انتهاء المفعول، ولا ننسى أن الأدوية عندما تتعرض لسوء

وزير التخطيط د. سلمان الجميلي وجه بضرورة ايضاح دور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في عملية الفحص للسلع والمواد المستوردة والمحلية . قام قسم الاعلام والعلاقات العامة بأعداد فريقين اعلاميين لمرافقة اللجان الفنية المنبثقة من قسم الصناعات الغذائية التابع لدائرة السيطرة النوعية في الجهاز التي تقوم بكشوفات موقعيه على معامل تعبئة وتصفية وإنتاج المياه المعبئة بنشئى انواعها في مدينة بغداد بجانبها الكرخ والرصافة وللإطلاع على واقع هذه المعامل. حيث تم سحب نماذج من المياه المعبئة لغرض فحصها وبيان مدى مطابقتها لمتطلبات المواصفة القياسية العراقية والتي تتضمن الفحوصات الكيميائية والميكروبية لضمان صحة المواطن العراقي

حرب من نوع جديد
وقال مصدر محلي في حديث سابق ان الحكومة المحلية شددت من اجراءاتها لمنح الموافقة للمواد الغذائية من الدخول للمحافظة عبر السيطرات الرئيسية في المحافظة كما شددت على اجراءات فحص

وأضاف خلاطي أن "اللجنة تطمح بان تكون هناك تعرفة موحدة لنوعية والاسعار الادوية حسب القائمة الوطنية في الصيدليات والمذاخر العراقية حتى يتم تحديد نوعيات الدواء وتحديد الدواء الي يدخل بطرق غير شرعية".

واشار الى وجود "شركات عالمية تسعى الاستثمار في القطاع الطبي من خلال انشاء معامل ادوية ذات مواصفات عالمية".

منافذ للتهريب خارج سلطة الدولة

واكد مدير اعلام وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي ان الاجهزة الرقابية في المنافذ الحدودية تعمل بكافة كوادرها لفحص البضائع المستوردة.

وقال الهنداوي في حديث خص به (العراقية) ان المنافذ الحدودية تتواجد فيها لجان الوزارة ممثلة بالجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وبالمناطق الخاضعة للفتيش بشكل رسمي في المناطق الحدودية على الطرق البرية.

واضاف ان هناك لجان ايضا تابعة للجهاز تعمل في المنافذ البحرية لفحص وبيان مدى صلاحية او جودة السلع والبضائع الداخلة الى العراق.

وبين ان بعض المنافذ غير الشرعية على الحدود البرية ربما تشهد اعمال تهريب لإدخال المواد غير الصالحة للاستخدام البشري سواء كانت ادوية او مواد غذائية هي خارج سلطة الدولة واجهزتها الرقابية.

كشوفات موقعية

وكان مصدر في الوزارة قد اشار الى ان